أبواب الشراكة السودانية مفتوحة لتنمية الثروة الحيوانية

الخرطوم – اتجه تركيز السودان بشكل لافت صوب العمل على تنمية الثروة الحيوانية التي تعد أحد روافد النقد الأجنبي الشحيح للبلاد، من خلال فتح أبواب الشراكة في هذا القطاع.

وتؤكد وزارة الثروة الحيوانية والسمكية أن دعم الشراكات والتعاون يأتي من أجل تنمية قطاع يعد أحد أهم أولوياتها؛ إذ أنه من القطاعات الاقتصادية المهمة لأنه يوفر الأمن الغذائي والعملات الصعبة عبر صادرات المواشي الحية والمذبوحة والجلود.

وقال حافظ عبدالنبي وزير الثروة الحيوانية إن "الوزارة تعمل على تأهيل البنى التحتية من خلال خطة لزيادة الإنتاج وتوفير اللقاحات وتسهيل حركة النقل، إضافة إلى تأهيل أسواق الماشية".

وبدأت الوزارة في تجسيد خطة لإعادة هيكلة وتطوير واسعة في القطاع، بهدف رفع إسهام القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5 في المئة حاليا إلى 20 في المئة في غضون عدة سنوات.

ولم يخف عبدالنبي حجم التحديات التي تواجه قطاع الثروة الحيوانية والمتمثلة في عدم وجود إحصائية دقيقة للثروة الحيوانية، وعدم وجود بنية تحتية، خاصة ترهل المحاجر وقلة عددها، إضافة إلى مشكلة النقل والمعامل غير المتطورة وتعارض القوانين وضعف الراتب بالنسبة إلى العامل في القطاع، ومشاكل التدريب.

وتشير التقديرات إلى أن السودان يتمتع بقرابة 102 مليون رأس من الماشية، تتحرك في مراع طبيعية تُقدر مساحتها بنحو 118 مليون فدان، فضلا عن معدل أمطار سنوي يزيد عن 400 مليار متر مكعب.

وأبرمت الخرطوم الشهر الماضي العديد من الاتفاقيات مع أنقرة يتم بموجبها العمل على تطوير المسالخ عبر إدخال التقنيات الحديثة ودعم عمل مراكز البحوث الحيوانية وتأهيل الكوادر العاملة في القطاع وإقامة مستشفيات بيطرية.

وقد أكد مدير إدارة المحاجر وصحة اللحوم محمد يوسف في تصريحات لوكالة الأنباء السودانية الرسمية وجود شراكات وتعاون مع السعودية ممثلا في الدعم والتمويل من صندوق التنمية السعودي في مجال إنشاء المسالخ.

وارتفعت صادرات الثروة الحيوانية إلى نحو 1.4 مليون رأس ماشية في النصف الأول من العام الحالي مقارنة مع أكثر بقليل من مليون رأس بمقارنة سنوية، فيما بلغت صادرات اللحوم قرابة 14.5 ألف طن، وحققت عوائد بقيمة 400 مليون دولار.

حافظ عبدالنبي

القطاع تعترضه تحديات لكن لدينا خطة متكاملة لمواجهتها

ويعد الاتحاد الأوروبي من المانحين لقطاع الثروة الحيوانية بالبلاد، ووفقا للبنك الدولي فإن قيمة صادرات الثروة الحيوانية بلغت نحو 855.8 مليون دولار في عام 2018، وهو ما يمثل 20 في المئة من صادرات السودان.

وتستهدف الخرطوم السوق السعودية بشكل كبير حيث كانت تصدر سنويا ما بين 6 و7 ملايين رأس من الماشية، لكن منذ بداية 2021 لم تتمكن من تصدير سوى أكثر بقليل من مليون رأس.

ويضخ الاتحاد الأوروبي من خلال برنامج التنمية بالسودان 8 ملايين يورو لتغطية 8 ولايات (القضارف وكسلا وسنار والنيل الأزرق والنيل الأبيض وشمال وجنوب وغرب كردفان) لتنفيذ برنامج موسع في هذا المضمار.

وسيمكن البرنامج المنتجين والرعاة السودانيين من الحصول على دخل أفضل حيث أن الثروة الحيوانية هي أحد مصادر الدخل الرئيسية لنحو نصف سكان البلاد.

وسيساعد برنامج التنمية التابع للاتحاد الأوروبي السودان على مراقبة أمراض الحيوانات بشكل أفضل ومنع تفشيها وسيقلل من نفوق الماشية، إضافة إلى الحد من انتقال الأمراض من الحيوانات إلى البشر، مثل الحمى المالطية، وتدريب الكوادر المحلية في الخدمات البيطرية والحجر الصحي لضمان جودة الثروة الحيوانية.

ويستفيد من البرنامج أكثر من نصف مليون من أصحاب الحيازات الصغيرة والرعاة الريفيين الذين يعتمدون على الإنتاج الحيواني، ويدعم التوسع في تصدير قطاع الثروة الحيوانية وجلب العملة الصعبة لدعم الاقتصاد المحلي ومحاربة الفقر على المدى الطويل.

ورغم كل المحاولات لجذب الاستثمارات في القطاع عجزت الخرطوم عن الاستفادة من الأموال المتدفقة إليها وزيادة احتياطاتها النقدية من العملة الصعبة، والتي تعد من بين الأضعف عربيا بواقع مليار دولار، وفق صندوق النقد الدولي.

وقبل الإطاحة بالرئيس المخلوع عمر البشير واجهت الثروة الحيوانية صعوبات كبيرة حالت دون الاستغلال الأمثل لها، منها فرض رسوم على نقلها بين المحافظات المختلفة وانتشار التهريب عبر الحدود.

ويمثل الإهمال البيطري إحدى الصعوبات الأخرى أمام تصدير الثروة الحيوانية، نظرا لغياب شروط الجودة وعدم وجود مسالخ متطورة، وهو ما يفقد القطاع قيمة مضافة يمكن أن تدر عائدات أكبر على الخزينة العامة للبلاد.

ومع ذلك تؤكد المنظمة العربية للتنمية الزراعية قدرة قطاع الثروة الحيوانية السوداني على سد فجوة اللحوم الحمراء في الدول العربية، إذا اُتخذت إجراءات محكمة لرفع كفاءة الإنتاج.

تونس تبحث آفاق دعم التعاون الاقتصادي مع بريطانيا

تونس – تسعى تونس إلى جذب استثمارات بريطانية جديدة وتعزيز نموّ الصادرات باتجاه المملكة المتحدة لإنعاش اقتصادها المتعثر جراء تداعيات الأزمة الصحية وضبابية المشهد السياسي، في ظل الإجراءات الاستثنائية التصحيحية التي اتخذها الرئيس قيس سعيد في نهاية يوليو الماضي.

ورغم برامج الإصلاح التي قدمتها الحكومات المتعاقبة طيلة عقد من الزمن للنهوض بالنمو، إلا أن الترويج لمناخ الأعمال لم يصل إلى مستوى الطموحات على ما يبدو وهو ما يظهر بوضوح في المؤشرات السلبية.

ومن هذا المنطلق شرعت الغرفة التونسية البريطانية للتجارة الخميس في جولة لعدة مناطق من البلاد، من أجل استكشاف فرص التعاون مع السوق البريطانية والتصدير نحوها ودفع التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين.

ويتضمن برنامج الجولة زيارة مدينة صفاقس جنوب البلاد على أن تعرض الغرفة في شهر أكتوبر المقبل رؤيتها التشاركية بين البلدين والمزايا الاقتصادية والتجارية التي تميز كل جهة، خلال زيارتها لمدينة بنزرت ثم سوسة في شهر ديسمبر المقبل.

وأكد رئيس الغرفة جاد مرابط أن السوق البريطانية باتت تركز بعد خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي (بريكست) كثيرا على الصناعات التكنولوجية، وهو ما يوفره القطب التكنولوجي بصفاقس.

ونسبت وكالة الأنباء التونسية الرسمية إلى مرابط قوله إن "الغرفة اتخذت قرار التباحث مع الجهات التونسية الفاعلة اقتصاديا العام الماضي، لكن الجائحة عرقلت تنفيذ الخطوة التي بدأنا في ترجمتها فعليا بعد تحسن الوضع الصحي".

وتحاول الغرفة توسيع شبكة العلاقات الاقتصادية التونسية البريطانية المتمركزة أساسا في العاصمة نحو الجهات الأخرى ذات الوزن الاقتصادي والجهوي، بما يفسح المجال أمام إقامة مشروعات استثمارية جديدة تكبح مستوى البطالة الذي يبلغ نحو 17.8 في المئة وهو من أعلى المعدلات في المنطقة العربية، وتزيد من حجم الصادرات إلى السوق البريطانية.

وحتى يتم دفع العلاقات الاقتصادية إلى مستوى آخر من التعاون، يعمل صندوق تمويل الصادرات البريطاني على توفير تمويلات للشركات العاملة في تونس، وتستهدف السوق البريطانية الاستفادة منها.

وأعلنت الوكالة بالتوازي مع هذه التحركات عن تخصيص نحو 9.65 مليار دينار (2.5 مليار جنيه إسترليني) لدعم مشاريع الصادرات البريطانية في تونس.

وتستهدف تونس، التي بدأت في أواخر 2017 تطبيق قانون جديد للاستثمار إعادة جذب المستثمرين الأجانب بعد سنوات من الركود، بسبب الأوضاع الهشة.

ويتضمّن القانون عددا من الحوافز للمستثمرين التونسيين والأجانب، من بينها خفض الضرائب ومساهمة الدولة في إنجاز البنية التحتية للمشاريع الكبرى.

كما ينص على إعفاء الأرباح من الضرائب لعشر سنوات وإنشاء صندوق استثمار يساهم في تمويل مشاريع البنية التحتية، لتشجيع المستثمرين على إقامة مشاريع في المناطق الداخلية.

وأظهرت بيانات نشرتها الوكالة التونسية للنهوض بالاستثمار الخارجي الشهر الماضي تراجع الاستثمار الأجنبي المتدفق إلى البلاد بنهاية النصف الأول من العام الجاري، مما يعني أن السلطات أمامها الكثير لتفعله حتى تعيد زخم مناخ الأعمال المتذبذب.

وانحسرت قيمة الاستثمارات الخارجية إلى تونس 7.4 في المئة لتبلغ 945.8 مليون دينار (339.7 مليون دولار) مقابل أكثر من مليار دينار (336 مليون دولار) بمقارنة سنوية.

ورغم أن تونس تقدمت مركزين في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020 لتحتل المركز 78 بعد أن كانت في المركز 80 في العام السابق، إلا أن ذلك لا يعكس بواقعية حقيقة البيئة الاستثمارية التي باتت منفّرة.

ويؤكد صندوق النقد الدولي أن الإسراع في تنفيذ الإصلاحات ضرورة حتمية لحماية الانتعاش المستمرّ للاقتصاد، وثبات الاستقرار في ظل البيئة الصعبة محليًا وإقليميا.

مبادرات لإعادة تحريك الاقتصاد

منطقة متعطشة لكل أنواع الاستثمار

الفرص الواعدة بالصحراء المغربية تجذب المستثمرين الأوروبيين

وفد اقتصادي بولندي يستكشف قطاعات الأعمال المتنوعة في الأقاليم الجنوبية

تتزايد المؤشرات على عزم المستثمرين الأوروبيين دخول السباق نحو تنمية الأقاليم الجنوبية في المغرب، في ظل تأكيد الخبراء على أن الصحراء ستصبح قبلة لرؤوس الأموال بفضل الفرص الكبيرة التي تعد بها تلك المنطقة العطشى لكافة أنواع الاستثمارات بفضل الاستراتيجية التي تتبعها الرباط، مما جعل مناخ الأعمال أكثر استقرارا وجاذبية رغم التحديات.

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

الرباط – يعطي اهتمام عدد من الشركات الأوروبية للاستثمار في الأقاليم الجنوبية للمغرب فاعلية النموذج التنموي الذي تتبعه الرباط لإدماج تلك المنطقة في الاقتصاد المحلي ووضعها على الخارطة العالمية لنقاط العبور الأساسية نحو القارة.

وتستعد شركات بولندية ذات شهرة عالمية للاستثمار في كبرى مدن الصحراء المغربية، وقد حل الاثنين الماضي بمدينة العيون وفد من رجال الأعمال ينشطون في قطاعات تصنيع مواد الإضاءة وتكنولوجيا تصنيع طائرات الهليكوبتر خفيفة الوزن ومتعددة الاستعمال للوقوف على البيئة الاستثمارية التي توفرها الرباط في تلك الجهة.

كما تهتم تلك الشركات بالاستثمار في الصناعات الصحية والزراعية والثروة السمكية والطاقة البديلة والاتصالات وإنتاج محطات الشحن للسيارات الكهربائية وتصنيع معدات مكافحة الحرائق وإنتاج حاويات متخصصة للقطاعين العسكري والمدني.

واستهدفت الزيارة المنظمة من طرف السفارة المغربية لدى بولندا بالتعاون مع مراكز الاستثمار الجهوية بالأقاليم الجنوبية، إلى مدينتي العيون والداخلة اللتين تشهدان نموا اقتصاديا بفضل العديد من المشاريع، وتقدمان فرصا استثنائية للمستثمرين الأجانب، إلى الاطلاع على المؤهلات والفرص الواعدة التي تزخر بها هذه المنطقة.

وعبر أعضاء الوفد الاقتصادي البولندي عن اهتمامهم الكبير بالأقاليم الجنوبية ورغبتهم في المساهمة في الديناميكية الاقتصادية المحلية من خلال اغتنام مختلف الفرص الاستثمارية المتوفرة.

ويقدم المغرب فرصا للاستثمارات الأجنبية بفضل موقعه الجغرافي ومناخ الأعمال المستقر الذي تتمتع به البلاد، وديناميكيتها التنموية والإصلاحات الجريئة التي يشرف عليها الملك محمد السادس.

وعلى مستوى الاستثمار في المجال الصحي الذي تعرضه هذه الشركات، أكد الخبير الاقتصادي إدريس الفينة أن فتح هذا القطاع أمام الاستثمار الأجنبي له أكثر من فائدة بالنسبة إلى المغرب فهو سيسمح بتطوير الجودة المفقودة وتعزيز التنافسية وتحسين الخدمات وخفض الأسعار.

وقال الفينة، في تصريح لـ"العرب" إن "هذا الاستثمار سيسمح للمغرب بتطوير السياحة الطبية المجال الذي تحتكره اليوم بعض الدول منها بولندا، في الوقت الذي كان بإمكان المغرب أن يكون رائدا في هذا المجال".

وبموازاة ذلك، يعتقد مهنيو السياحة في المغرب أن بلدهم بإمكانه الاستفادة من خبرة الشركات البولندية العاملة في القطاع، باعتبارها واحدة من أسرع الصناعات توسعا في البلاد وتساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي في بولندا والمغرب أيضا.

وترتكز الخطة الخمسية للمغرب والتي تمتد حتى العام 2025 على نقطة أساسية وهي استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتقديم حوافز للشركات ورجال الأعمال للتأقلم مع الوضع الذي خلفته جائحة كورونا في مرحلة أولى ثم توسيع هذا النشاط في مرحلة لاحقة حتى يدعم نمو الاقتصاد.

إدريس الفينة

الرباط تهدف لجعل المنطقة قاطرة للتنمية والتكامل الاقتصادي

عبدالرحيم عثمون

زيارة الوفد البولندي تدعم ثقة المستثمرين في وجهة المغرب

شكيب بنموسى

الدينامكية التي تعرفها الأقاليم الجنوبية ستعزز جذب الاستثمار

واعتبر سفير المغرب في وارسو عبدالرحيم عثمون أن زيارة وفد رجال الأعمال البولندي ستمكن من أخذ فكرة عن قطاعات الاستثمار الواعدة بهدف خلق الثروة وتوفير فرص العمل بالمنطقة.

وقال إن "المغرب بفضل موقعه الجغرافي وانفتاحه وثقافته وتنوعه ومناخه الملائم للأعمال يقدم فرصا ملائمة للاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى الضرائب المواتية للاستثمار".

وأوضح عثمون أن الأقاليم الجنوبية، كقطب للاستثمار والتنمية، أصبحت اليوم محط أنظار المستثمرين الأجانب، وأن جاذبية المنطقة تعززت من خلال العديد من المشاريع الهيكلية التي تم إطلاقها بهذه المنطقة.

وأضاف أن "من شأن زيارة العمل التي يقوم بها أرباب الشركات البولندية تعزيز مصداقية وثقة المستثمرين الأجانب في وجهة المغرب".

ويؤكد الخبراء أن زيارة الوفد البولندي ستكون دافعا لشركات أوروبية لضخ رؤوس أموال في تلك الأقاليم بالنظر إلى ثورة التنمية التي بدأت قبل خمس سنوات وتشمل تطوير البنية التحتية وإقامة مناطق تجارة حرة على مستوى المعبر الحدودي الكركرات ومركز بئر كندوز جهة الداخلة – وادي الذهب فضلا عن تطوير ميناء الداخلة – الأطلسي ليكون بوابة للتجارة مع العالم.

ولفت الفينة إلى أن الدولة مستمرة في دعم مسار تنمية الأقاليم الجنوبية من خلال منظور استراتيجي جديد يهدف لجعل المنطقة قاطرة للتنمية والتكامل الاقتصادي والإشعاع القاري والدولي، حيث سيلعب الاقتصاد الأزرق إحدى دعائم هذه الاستراتيجية من خلال الدور المحوري الذي سيقوم به ميناء الداخلة – الأطلسي، وذلك من خلال تطوير مختلف الموارد البحرية والبرية الغنية للمنطقة.

ورسم المغرب لنفسه طريقا يقوم على إزالة كافة العراقيل أمام المستثمرين الأجانب ودعم مناخ الأعمال ومتسلحا باتفاقيات التبادل الحر التي تربطه مع أكثر من خمسين دولة، مما جعله منصة حقيقية للأعمال وبوابة لدخول الأسواق الأخرى، خاصة الأفريقية والعربية كما تشير إلى ذلك العديد من المؤشرات الدولية.

واعتبر مديرا المركزين الجهويين للاستثمار بجهتي العيون – الساقية الحمراء، محمد جعيفر، والداخلة – وادي الذهب، منير هواري، أن الأقاليم الجنوبية تزخر بالفرص التي يمكن ترجمتها واقعيا انطلاقا من الحوافز الضريبية وكذلك لما تتمتع به المنطقة من موقع جغرافي يؤهلها لاستقطاب استثمارات في الاقتصاد الأزرق وتحلية مياه البحر وكذلك الطاقة المتجددة والسياحة.

وأكد جعيفر أن الاستثمارات الجديدة ستسهم بشكل كبير في توفير فرص عمل وتنمية الثروة. وقال إن "الجهة توفر مزايا هامة بشأن التصدير في هذه المجالات، خصوصا في ما يتعلق بالكلفة الطاقية، مقارنة مع جهات أخرى من البلاد".

وسلطت اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد الضوء على الدور الاقتصادي الكبير الذي يتعين على الأقاليم الجنوبية المغربية القيام به لتحقيق أهداف استراتيجية التنمية وأن تلك المنطقة يمكن أن تصبح مركزا اقتصاديا مهما بين المغرب وأوروبا وأفريقيا.

وقال رئيس اللجنة شكيب بنموسى إن "العديد من الشركات استقرت فعليا بالمنطقة ونأمل في أن تستكشف الشركات المهتمة الأخرى بالأقاليم الجنوبية الفرص المتاحة لفائدة التنمية التي تشهدها".

وأضاف أن "الديناميكية التي تعرفها الأقاليم الجنوبية على كافة الأصعدة ستعزز جذب استثمارات القطاع الخاص وتحسين الاستثمار في البنيات التحتية"، مشيرا إلى أن المستثمرين الأوروبيين يرغبون بشكل متزايد في الاستثمار في الأقاليم الجنوبية.